

بيان صادر عن وزارة الخارجية الفلسطينية تطالب فيه الخارجية الأميركية بعدم السماح لحملة الجنسية الأميركية من المشاركة في اقتحامات المسجد الأقصى* رام الله، ٢٤/٨/٢٠١٦

تواصل المجموعات اليهودية المتطرفة بدعم وتشجيع من الحكومة الاسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو، تماديها في اعتداءاتها اليومية على الحرم القدسي الشريف، ففي الأشهر الأخيرة سجل ارتفاع بنسبة تتجاوز الـ ٣٠٠٪ في عدد المستوطنين المتطرفين الذين استباحوا باحات المسجد الأقصى، كما تواصل سلطات الاحتلال اجراءاتها الهادفة الى تزوير التاريخ، عبر حفريات وشق للانفاق تقوم بها أسفل البلدة القديمة بالقدس والمسجد الأقصى وأسواره لطمس المعالم الاسلامية، ولتسهيل مهمتها في ترويج رواياتها التلمودية، وحربها على الوجود العربي والاسلامي في المدينة المقدسة، وفي السياق، تدين وزارة الخارجية بشدة، ما أعلنت عنه ما تسمى بـ "سلطة الآثار" في دولة الاحتلال، حول قيامها بحفر نفق بطول ٥٨٠ مترا، يمتد من الزاوية الجنوبية للمسجد الأقصى باتجاه الجنوب، وصولا الى منطقة عين سلوان وسط البلدة. وأن هذه الحفريات تتم بتمويل جمعية "العاد" الاستيطانية، التي تقود عمليات الاستيطان والاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية في بلدة سلوان وفي البلدة القديمة من القدس المحتلة، كما تدين الوزارة استمرار المجموعات المتطرفة في تنفيذ اقتحاماتها الجماعية للمسجد الأقصى، والتي شارك فيها بالامس "مايك لي"، عضو مجلس النواب الامريكي عن ولاية يوتا.

تؤكد الوزارة أن أعدادا ليست بالقليلة من المتطرفين الذين يمارسون الاعتداءات ضد المقدسات والذين يقتحمون الحرم القدسي الشريف، هم من حملة الجنسية الامريكية، وهذه المرة برز بينهم عضو مجلس النواب الامريكي، الذي اقتحم باحات المسجد الأقصى برفقة مستوطنين متطرفين، وشارك معهم في اقتحاماتهم التلمودية. وعليه تطالب الوزارة، الخارجية الامريكية، بعدم السماح بمثل تلك الاقتحامات غير القانونية، لاجراءات من مجلس النواب الامريكي، باعتبارها تدخلا سافرا في الشأن الفلسطيني، ولما تعكسه من تأييد للممارسات الاستفزازية التي تقوم بها تلك المجموعات اليهودية المتطرفة، التي تسعى يوميا لتغيير الوضع القائم في الاقصى، والتي تفهم مشاركة النائب الامريكي على أنها دعم لها في تنفيذ مخططاتها الرامية الى هدم الحرم القدسي الشريف، وبناء "الهيكل" مكانه، الامر الذي لا نقبل به، وسنتابعه عبر جميع القنوات السياسية والدبلوماسية المتاحة.

24 آب ٢٠١٦

* المصدر: دولة فلسطين، وزارة الخارجية

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>